على القيام كما قاله قبل بما نثر بيانه كما حققه باشباع موفية في كتب اصحابنا وغيرهم وقد استقصيتها في اول كتاب تهذيب الاسماء واللغات وقال القاضي عياض رحمه الله معناه ان النبي صلى الله عليه وسلم لخفة مشقة من القيام لحكم الناس والسن فكان اجره تاما كالذي عذره المرض ونحوه هذا الامر وهو ضعيف او باطل الان غيره صلى الله عليه وسلم ان كان معذورا فقد ثبت له ايضا كامل وان كان قادرا على القيام فليس هو كالمعذور فلا يبقى تخصيص ولا يحسن على هذا التقدير ليست كاحد منكم والطلاق هذا القول والصواب ما قاله اصحابنا ان فائدته صلى الله عليه وسلم قاعدا اجر القدرة على القيام ذا بها كقوله قائما وهو من الخصائص والله اعلم والافضل ان يقعد في الفرض والنفل موضع القيام مفترشا وقيل متربعا وقيل متوركا وكيف قعد جاز والافضل الاول والاصح عندنا جواز التنفل مضطجعا للقادر على القيام والقعود واذا صلى مضطجعا فعلى يمينه وهو الافضل فان صلى على يساره جاز فان استلقى مع امكان الاضطجاع اثني ملحما والله اعلم

حديث صلاة الرجل قائما افضل من صلاته قاعدا وصلاته قاعدا على النصف من صلاته قائما

قوله وصلاته قاعدا على النصف من صلاته نائما قال شيخنا قال الخطابي هذا في التطوع دون الفرض

قوله وصلاته نائما على النصف من صلاته قاعدا قال شيخنا قال الخطابي لا اعلم احدا سمعت هذا الا في هذا الحديث ولا احفظ عن احد من اهل العلم انه رخص في صلاة التطوع نائما كما رخصوا فيها قاعدا فان صحت هذه اللفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن من كلام بعض الرواة ادرجه في الحديث وقاسه عليه صلاة القاعد واعتبره بصلاة المريض نائما اذا لم يقدر على القعود فان التطوع مضطجعا للقادر على القعود جائز كما يجوز للمسافر اذا تطوع على راحلته فاما من جهة القيام فلا يجوز له ان يصلي مضطجعا كما لا يجوز له ان يصلي قاعدا الان القعود شكل من اشكال الصلاة وليس الاضطجاع في شيء من اشكال الصلاة انتهى وادعى ابن بطال ان الرواية نائما على انه جاز وورد مصدرا ما ونسب القسطلاني على انه صحفه حيث ترجم له باب صلاة النائم قال الحافظ العراقي ولعل التصحيف من ابن بطال فقد قال البخاري في صحيحه نائما عندي مضطجعا هنا وكذا هو في الاصول سماعنا من صحيح البخاري وسنن ابي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة والبيهقي وغيرهم من الاصول نائما بالنون قال وقد اختلف الشارحون في رواية عمران بن حصين هذه هل هي محمولة على التطوع او على الفرض في حق غير القادر والجمهور على الاول وقال النووي يتعين حمل الحديث عليه واما روايته ففي الفرض المريض انتهى وتجانفه عن الصحة والله اعلم

حديث صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الاوابين قال في الدر كما صله الاواب الكثير الرجوع الى الله بالتوبة وقيل المطيع وقيل المصلي صلاة الضحى عند ارتفاع النهار وشدة الحر والله اعلم

حديث

حديث صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشي احدكم الصبح الخ وسيأتي كما في البخاري عن ابن عمر ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل فقال صلى الله عليه وسلم صلاة الليل فذكره قوله ان رجلا قال شيخنا شيوخنا ما لم نقف على اسمه ووقع في المعجم الصغير للطبراني انه ابن عمر لكن بكر عليه رواية عبد الله بن شقيق عن ابن عمر ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم وانا بينه وبين السائل فذكر الحديث وفيه ثم سأله رجل على رأس الحول وانا بذلك المكان منه فما ادري اهو ذاك الرجل ام غيره وعند النسائي ان السائل من اهل البادية وعند محمد بن نصر في كتاب احكام الوتر وهو كتاب نفيس عن ابن عمر ان اعرابيا سأل فيحتمل ان كلا منهما سأل بعد دهن سأل قوله عن صلاة الليل في رواية للبخاري ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فقال كيف صلاة الليل قال في الفتح وقد تبين من الجواب ان السؤال وقع عن عددها او عن الفصل والوصل واما قول ابن بزة حوابه بقوله مثنى يدل على انه فهم من السائل طلب كيفية العدد لا مطلق الكيفية ففيه نظر والاولى ما فسره به الحديث من الحديث واستدل بمفهومه على ان الافضل في صلاة النهار ان تكون اربعا وهو عند الحنفية واصحاب وتعقب بانه مفهوم لقب وليس بحجة على الراجح وعلى تقدير الاحتجاج به فليس بمنحصر في اربع وبانه خرج جوابا للسؤال عن صلاة الليل فقيد الجواب بذلك مطابقة للسؤال وبانه قد تبين من رواية اخرى ان حكم السكوت عنه حكم المنطوق به ففي السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق علي الازدي عن ابن عمر مرفوعا صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وتعقب هذا الاخير بان اكثر رواية الحديث اعلوا هذه الزيادة وهي قوله وهي قوله والنهار بان الحفاظ من اصحاب ابن عمر لم يذكروها وحكم النسائي على راويها بانه اخطأ فيها وقال يحيى بن معين من علي الازدي حتى اقبل منه وادعى يحيى بن سعيد الانصاري عن نافع ان ابن عمر كان يتطوع بالنهار اربعا لا يفصل بينهن ولو كان حديث الازدي صحيحا لما خالفه ابن عمر ليعني لشدة اتباعه ورواه عنه نصر بن محمد في سواله لكن روى ابن وهب باسناد قوي عن ابن عمر صلاة الليل والنهار مثنى مثنى موقوفا اخرجه ابن عبد البر من طريقه فاعل الازدي اختلط عليه الموقوف بالمرفوع فلا تكن هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح ان لا يكون شاذا او قد روى ابن ابي شيبة من وجه اخر عن ابن عمر انه كان يصلي بالنهار اربعا اربعا وهذا يوافق ما نقله ابن معين قوله مثنى مثنى اي اثنين اثنين وهو غير منصرف لتكرار العدل قاله صاحب الكشاف وقال الخزرجي العدل والوصف واما اعادة مثنى فالمراد التأكيد وقد فسره ابن عمر راوي الحديث فعند مسلم من طريق عقبة ابن حريث قال قلت لابن عمر ما مثنى مثنى قال تسلم من كل ركعتين وفيه رد على من زعم من الحنفية ان معنى مثنى ان يتشهد بين كل ركعتين لان راوي الحديث اعلم بالمراد به وما فسره به هو المتبادر